

Distr.: General
25 May 2017
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٩ أيار/مايو ٢٠١٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس
الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١)

يشرفني أن أحيل إليكم طيه التقرير الثامن لفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات المنشأة عملاً
بالقرار ١٥٢٦ (٢٠٠٤)، الذي قُدم إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١)
بموجب الفقرة (أ) من مرفق القرار ٢٢٥٥ (٢٠١٥).

وأرجو ممتناً إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذا التقرير وإصداره باعتباره وثيقة من
وثائق المجلس.

(توقيع) خيرت عمرو
رئيس لجنة مجلس الأمن
المنشأة عملاً بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١)



رسالة مؤرخة ٥ أيار/مايو ٢٠١٧ موجهة إلى رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً
بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١) من فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات

يشرفني أن أشير إلى الفقرة (أ) من مرفق القرار ٢٢٥٥ (٢٠١٥). ففي تلك الفقرة، طلب مجلس الأمن إلى فريق الرصد أن يقدم تقريرين سنويين خطيين شاملين ومستقلين إلى اللجنة عن تنفيذ الدول للتدابير المشار إليها في الفقرة ١ من ذلك القرار، بما في ذلك توصيات محددة يتوخى منها تحسين تنفيذ التدابير واتخاذ تدابير جديدة محتملة.

وبناء عليه، أرفق طيه التقرير الشامل الثامن لفريق الرصد، تلبية للطلب المذكور أعلاه. ويشير فريق الرصد إلى أن الإنكليزية هي اللغة الأصلية لهذا التقرير.

(توقيع) هانس - ياكوب شيندلر
منسق فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات
المنشأة عملاً بالقرار ١٥٢٦ (٢٠٠٤)

التقرير الثامن لفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات المقدم عملاً بالقرار ٢٢٥٥ (٢٠١٥) المتعلق بحركة الطالبان ومن يرتبط بها من كيانات وأفراد يشكلون خطراً يهدد السلام والاستقرار والأمن في أفغانستان

موجز

يقدم هذا التقرير آخر المستجدات عن الحالة في أفغانستان منذ صدور التقرير السابع لفريق الرصد (S/2016/842) في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. ومنذ اختيار هيئة الله أئندزاده (غير مُدرج في قائمة الجزاءات) قائداً جديداً لحركة الطالبان في ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٦ (المرجع نفسه، الفقرة ١)، تواصل القيادة العليا للحركة لمناقشتها بشأن قدرة هيئة الله أئندزاده على قيادة الحركة عسكرياً، والمنازعات المتعلقة بالأصول التي كانت تحت يد الملا منصور (مُدرج في القائمة باسم أختر محمد منصور شاه محمد (TAi.011)). غير أن هذه المناقشات لم تحد من قدرة الطالبان ككل على ممارسة أعمال العنف داخل أفغانستان. ويتوقع جميع محوري فريق الرصد موسم قتال شديد الصعوبة في أفغانستان على خلفية الاحتمال بأن تتمدّد حركة الطالبان عدداً من عواصم الولايات في شمال البلد وجنوبه. ومقارنة مع السنوات السابقة، وعلى الرغم من الخسائر الكبيرة التي لحقت بحركة الطالبان أثناء موسم القتال في عام ٢٠١٦، فلم يتقلص حجم قوامها من المقاتلين، ويتوقع المحاورون أن تكون الحركة قادرة على إرسال أعداد كبيرة من المقاتلين إلى ميادين القتال داخل أفغانستان. وأعرب محاورو فريق الرصد الأفغان عن قلقهم من زيادة الدعم الإقليمي الذي تتلقاه حركة الطالبان.

ولا تزال العلاقة قوية بين حركة الطالبان وتنظيم القاعدة، وكذلك مع الجماعات المرتبطة بتنظيم القاعدة. فقد انضم إلى صفوف الحركة مقاتلون كثر من الجماعات المرتبطة بالقاعدة، وكانت عملياتهم تتركز سابقاً في منطقة الحدود بين أفغانستان وباكستان، مما أدى إلى زيادة ملحوظة في القدرات العسكرية للحركة. وأبرز محاورو فريق الرصد أن إيرادات حركة الطالبان من تجارة المخدرات ازدادت خلال عام ٢٠١٦ بسبب زيادة المساحات المزروعة بالخشخاش في أفغانستان، وكذلك الزيادة الملحوظة في الأرباح المتأتية من إنتاج الأفيون داخل البلد. ولا تزال حركة الطالبان تمارس أنشطة التعدين غير القانونية والابتزاز المنهجي، مما يزيد من مداخيل الحركة.

وعقب رفع اسم قلب الدين حكمتيار من قائمة الجزاءات المفروضة على تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة في ٣ شباط/فبراير ٢٠١٧، عاد حكمتيار إلى أفغانستان في نهاية نيسان/أبريل ٢٠١٧. غير أنه بالرغم من الجهود الإقليمية والدولية العديدة، لا تزال حركة الطالبان متحفظة حيث لا تبدي في الوقت الحالي استعداداً للشروع في مفاوضات مع حكومة أفغانستان.

وخلال عام ٢٠١٦، خسر تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (مُدرج في قائمة الجزاءات باسم تنظيم القاعدة في العراق (QDe.115)) مساحات كبيرة من الأراضي داخل أفغانستان، لا سيما في ولاية نكهرار. وأبرز محاورو فريق الرصد أن تنظيم الدولة الإسلامية في أفغانستان لا يزال يتلقى دعماً مالياً منتظماً من تنظيم الدولة الإسلامية الأم في الجمهورية العربية السورية والعراق، ويبدو أنه على قدر جيد التجهيز والتمويل. ورغم الضغوط العسكرية الكبيرة التي تتعرض لها الجماعة من جانب القوات

الأفغانية والدولية وتركز معظم مقاتلي الجماعة في شرق البلد، إلا أن التنظيم تمكن من شن هجوم بارز في مدينة كابل. وهناك عدد كبير من المقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين يبدو أنهم دخلوا البلد من منطقة الحدود بين أفغانستان وباكستان ولا يزالون ينقذون عمليات داخل أفغانستان. ولم يبلغ محاورو فريق الرصد عن دخول أعداد كبيرة من المقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين عادوا من الجمهورية العربية السورية أو العراق.

المحتويات

الصفحة

٦	أولاً - حالة حركة الطالبان
٦	ألف - حالة قيادة حركة الطالبان
٧	باء - التوقعات لموسم القتال في عام ٢٠١٧
٩	جيم - حركة الطالبان وتنظيم القاعدة
١٠	دال - إيرادات حركة الطالبان وصلاتها بالمنظمات الإجرامية
١٣	ثانياً - المصالحة
١٣	ألف - قلب الدين حكمتيار والحزب الإسلامي
١٤	باء - حركة الطالبان
١٤	ثالثاً - تنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام" في أفغانستان
١٦	رابعاً - المقاتلون الإرهابيون الأجانب في أفغانستان
١٨	خامساً - تنفيذ الجزاءات
١٨	ألف - حظر السفر
١٨	باء - تجميد الأصول
١٩	جيم - حظر توريد الأسلحة
٢٠	سادساً - عمل فريق الرصد
٢٠	ألف - التعاون مع الدول الأعضاء ومع الخبراء من الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني
٢١	باء - التعاون مع المنظمات الإقليمية
٢٢	جيم - التعاون مع الهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة
٢٢	دال - التعاون بين مجلس الأمن والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)
٢٢	هاء - المساهمة في النقاش العام

أولا - حالة حركة الطالبان

ألف - حالة قيادة حركة الطالبان

١ - أبلغ عدة أفراد من محاورى فريق الرصد عن استمرار بعض الخلاف بين كبار قادة حركة الطالبان، وهو ما يشكل دليلاً على الاحتكاك بين ما تبقى من فصائل موالية للملا منصور وهيبة الله آخندزاده. وتعود أسباب الشقاق أساساً إلى مسألة قدرة هيبة الله على القيادة العسكرية وإلى توزيع الأموال، ولا سيما الأموال التي كانت تحت يد الملا منصور. وأوضح محاورون آخرون أن قيادة حركة الطالبان ممزقة حالياً بين العناصر الموالية لهيبة الله آخندزاده، وسراج الدين جلال الدين حقاني (Tai.144) وعبد القيوم ذاك (المعروف أيضاً باسم الملا ذاكر قيوم، وهو غير مُدرج في قائمة الجزاءات). وذكر محاورو فريق الرصد أن هذه الانقسامات هي أيضاً ذات طابع قبلي، حيث أُفيد أن قبيلة نورزاي تتولى العديد من المناصب القيادية الميدانية من أجل تعزيز مكانتها داخل حركة الطالبان على حساب قبيلة إسحاقزي كما قيل.

٢ - وأبرز محاورو فريق الرصد أن الطريقة التي اختير بها هيبة الله آخندزاده لقيادة حركة الطالبان لا تزال تثير المناقشات داخل قيادة الحركة. وأبلغت إحدى الدول الأعضاء فريق الرصد بأنه عندما اختار بعض سماسة السلطة داخل قيادة حركة الطالبان هيبة الله آخندزاده، اتفق على تأكيد ذلك الاختيار من جانب مجلس شورى موسّع تعقدته حركة الطالبان في تاريخ لاحق. وعدم انعقاد ذلك المجلس حتى الآن هو ما يعقّد محاولات هيبة الله آخندزاده الرامية إلى ترسيخ منصبه. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال بعض القادة العسكريين في حركة الطالبان يتدمرون من ضعف مهارات القيادة العسكرية لدى هيبة الله آخندزاده.

٣ - ولكن لا يبدو أن هذه الخلافات داخل القيادة أضعفت قدرة حركة الطالبان على العمل العسكري داخل أفغانستان. وأوضح محاورو فريق الرصد أن قيادة حركة الطالبان كانت تهيمن عليها دائماً فصائل متنوعة وأن التماسك الداخلي للحركة ككل أضعف مما قد يبدو عليها من الخارج. غير أن إحدى الدول الأعضاء أكدت أنه بالرغم من هذه الخلافات، فقد اجتازت الحركة بسلام موت اثنين من قادتها هما الملا عمر^(١) والملا منصور، مُبدية بذلك درجة معينة من القدرة على الصمود خلال العاميين الماضيين. وبالإضافة إلى ذلك، أوضح العديد من الدول الأعضاء لفريق الرصد أن سراج الدين جلال الدين حقاني يحتفظ، بوصفه رئيس "اللجنة العسكرية" لحركة الطالبان، بمنصب قوي داخل القيادة ويمارس التأثير على العمليات العسكرية للجماعة بوجه عام. وأبرز أيضاً عدد من محاورى فريق الرصد أن بعض القادة الأفراد، مثل عبد الرحيم منان (المعروف أيضاً باسم الملا منان، غير مُدرج في قائمة الجزاءات) في ولاية هلمند، والملا سلام^(٢) في ولاية كندز، يواصلون التنسيق في شن هجمات كبرى متزامنة في شمال البلد وجنوبه بغية تعظيم تأثيرها وممارسة الضغط على القوات الأفغانية والدولية.

(١) مُدرج في قائمة الجزاءات باسم محمد عمر غلام ني (Tai.004).

(٢) في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٧، أوردت حركة الطالبان خبر موت الملا سلام خلال غارة جوية شُنّت في ٢٦ شباط/فبراير في مقاطعة دشتي أرشي بولاية كندز. انظر "بيان الإمارة الإسلامية بشأن استشهاد الحاج الملا عبد السلام آخند"، المنشور في الموقع الشبكي لحركة الطالبان في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٧.

٤ - وعلى الرغم من أن سراج الدين جلال الدين حقاني يشغل منصباً نافذاً داخل قيادة حركة الطالبان، فقد أوضح محاورو فريق الرصد أن شبكة حقاني (TAc.012) لا تزال تقصّر عملياتها على مناطقها "التقليدية"، وهي ولايات ميدان وردك ولوكرو وبكتيا وخوست وبكتيكا. ولذلك شددت سلطات الدولة العضو على أنه من المبالغة القول حالياً إن حركة الطالبان ككل تنحو منحى "حقانياً".

باء - التوقعات لموسم القتال في عام ٢٠١٧

٥ - في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٧، أعلنت حركة الطالبان رسمياً بدء موسم القتال الجديد، وأطلقت عليه اسم "عملية منصور" إحياءاً لذكرى زعيمها الراحل الملا منصور^(٣). وأبلغ جميع المحاورين الأفغان والدوليين فريق الرصد أنهم يتوقعون أن يكون عام ٢٠١٧ موسم قتال صعباً على قوات الأمن الأفغانية والدولية العاملة في أفغانستان. ويتوقع محاورو قوات الأمن والحكومة الأفغانية أن يكون القتال في عام ٢٠١٧ صعباً، حيث ستسعى حركة الطالبان إلى الاستيلاء على الأراضي والسيطرة على عواصم الولايات. وتفيد التقارير بأن قوات حركة الطالبان تحصل على معدات ودعم أفضل من ذي قبل، بوسائل منها تدفق معدات الرؤية الليلية وبنادق القنص بشكل مستمر إلى الولايات الجنوبية من أفغانستان لدعم عمليات حركة الطالبان. وأبلغ فريق الرصد باحتمال أن يكون لدى حركة الطالبان عدد صغير من قذائف سطح - جو من نوع Blowpipe، رغم عدم مشاهدة هذه القذائف في العمليات بعد. ومن المتوقع أن تتعرض عواصم الولايات مرة أخرى لخطر الهجوم من قوات حركة الطالبان؛ غير أن الحركة لن تتمكن، في تقدير الدول الأعضاء، من الاحتفاظ بسيطرتها على المدن.

٦ - ووفقاً لمعلومات تلقاها فريق الرصد من المحاورين الأفغان والدوليين، وضعت حركة الطالبان خططاً مفصلة لمجمل عملياتها لموسم القتال في عام ٢٠١٧. وأفاد مسؤولون أفغان عن جملة أمور منها أن قيادة حركة الطالبان عقدت عدة اجتماعات خلال فصل الشتاء، من ضمنها ندوة دامت لمدة ١٥ يوماً. وفي ذلك الاجتماع، عيّنت القيادة ٣٣ "مديراً" جديداً. ورغم أنه ليس من المستغرب أن تُعقد اجتماعات من ذلك القبيل قبل بدء موسم القتال، إلا أنها بدأت هذه السنة قبل الموعد الذي درجت فيه على الانعقاد في السنوات السابقة. وهذا ما قد يكون دليلاً على التحضيرات الشاملة المتصلة بالاستراتيجية العامة لموسم القتال.

٧ - ولم يتقلص قوام حركة الطالبان من المقاتلين منذ صدور التقرير السابع للفريق، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ (انظر S/2016/842، الفقرة ٣٠). وثمة تضارب كبير في التقديرات التي قدمها مختلف محاورو الفريق من الدولة العضو لأعداد مقاتلي الحركة؛ إذ إنها تراوحت بين ٢٥ ٠٠٠ و ٨٨ ٠٠٠ مقاتل على أبعد تقدير. ومن المرجح أن يكون سبب التفاوت في هذه الأرقام اختلاف الطرائق التي استخدمها مختلف محاورو فريق الرصد لحساب أعداد المقاتلين والمبشرين، وما إذا كانت تلك الأرقام تشمل مقاتلي سائر الجماعات المتمردة العاملين داخل أفغانستان أم لا تشملهم. وعلاوة على ذلك، فإن تبدل السيطرة على الأراضي باستمرار بين طرف وآخر أثناء القتال يجعل من الصعب تقديم تقديرات موثوقة لإجمالي أعداد المقاتلين. كما أبرزت عدة دول أعضاء أن الكثير من مقاتلي حركة الطالبان يعملون أيضاً مزارعين في تجارة المخدرات ولا يظهرون كمقاتلين في الحركة إلا بين موسمي الزرع

(٣) بيان الإمارة الإسلامية بشأن بدء هجوم الربيع "عملية منصور"، المنشور في موقع حركة الطالبان في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٧.

والحصاد. وعلى أي حال، شدد جميع محاورى الفريق على أن حركة الطالبان لا ينقصها، على ما يبدو، المقاتلون أو الأموال أو الأسلحة أو الذخائر في أي وقت أثناء القتال.

٨ - كما أبلغ المحاورون الأفغان الفريق بأن أعداداً إضافية من مقاتلي الطالبان دخلت جنوب أفغانستان من منطقة الحدود بين أفغانستان وباكستان، بدعوى إدراج أنفسهم ضمن تحركات اللاجئين الأخيرة، وذلك لكي يظلوا محتفين عن الأنظار. كما أشارت السلطات الأفغانية إلى أن المعلومات المتوفرة لديها تشير إلى تركيز جهود حركة الطالبان على جلب أعداد أكبر بكثير من المقاتلين الجدد استعداداً لموسم القتال في عام ٢٠١٧. وأكد هؤلاء المحاورون كذلك أن حركة الطالبان ما زالت تستفيد من الملاذات الأمنة التي تقع في منطقة الحدود بين أفغانستان وباكستان، بما يتيح لمقاتليها الراحة والاستجمام. وأكدت عدة دول أعضاء للفريق أن بعض أعضاء مجلس شورى كويتا قد نظروا، خلال عام ٢٠١٦، في إمكانية الانتقال إلى ولاية هلمند، بهدف إرسال إشارة سياسية قوية مفادها أن حركة الطالبان قد عادت حقاً إلى أفغانستان. ووفقاً لما أفاد به محاورو الفريق، فإن عدداً صغيراً من قادة حركة الطالبان قد قاموا بذلك بالفعل، من بينهم حاكم ولاية هلمند في "حكومة الظل" التابعة لحركة الطالبان، عبد الرحيم منان (المعروف أيضاً باسم الملا منان، وهو غير مُدرج في القائمة). ووفقاً للسلطات الأفغانية، فقد واصل مقاتلو حركة الطالبان ممارسة الضغط على القوات الأفغانية طوال موسم الشتاء، ولم يتراجعوا عن القتال في المنطقة الحدودية بنفس القدر الذي شهدته السنوات السابقة.

٩ - ووفقاً لما أفادت به عدة دول أعضاء، فإن حركة الطالبان وضعت لنفسها مرة أخرى هدفاً رئيسياً لعام ٢٠١٧ يتمثل في السيطرة على عاصمة في إحدى عواصم الولايات والاحتفاظ بها. وخلال صيف عام ٢٠١٦، حاولت الحركة تحقيق هذا الهدف ثلاث مرات في مدينة كندز بولاية كندز، ومرتين في لشكر كاه بولاية هلمند، ومرتين في تيرين كوت بولاية أروزغان، ومرة واحدة في مدينة فراه بولاية فراه. ومن ثم فقد واجهت القوات الأفغانية تحديات خطيرة في ثماني مرات خلال عام ٢٠١٦. وفي كل مرة، كان الجيش الأفغاني يحتفظ بالسيطرة، بدعم من القوات الدولية. وأكدت السلطات الأفغانية للفريق أن أربعاً من عواصم الولايات قد تعرضت، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، لهجمات في نفس الوقت. وتم صد هذه الهجمات، لكن حركة الطالبان تمكنت في نهاية المطاف من دخول كندز عن طريق تسلل مقاتليها إلى داخل البلدة وشن الهجمات من داخلها. وعلى أرض الواقع، رفع مقاتلو الحركة علمهم في المركز الإداري للمقاطعة. وقضت القوات الأفغانية الـ ١٢ يوماً التالية في تطهير المركز. واستفادت قدرات القوات الأفغانية من المسار الإيجابي للقوات الجوية الأفغانية، التي بدأت تنفيذ عملياتها في نيسان/أبريل ٢٠١٦، وأفاد المحاورون الأفغان بأنها قد نفذت، حتى شباط/فبراير ٢٠١٧، ١٤٠ غارة جوية ساعدت القوات البرية بشكل كبير.

١٠ - وأفاد المحاورون الأفغان بأن حركة الطالبان قد احتفظت، خلال عام ٢٠١٦، بقدر من السيطرة في تسعة مراكز إدارية محلية في ستة مقاطعات في ولاية هلمند وحدها، مع أن ٣٨ منطقة أخرى لا تزال عرضة لمخاطر شديدة. وأفاد المحاورون بأن ١١ من ١٣ مقاطعة من مقاطعات الولايات ضمن ولاية فندهار تعتبر حالياً مناطق معرضة "لمخاطر شديدة"، وهو تصنيف يشير إلى أن سيطرة الحكومة تقتصر على المراكز الإدارية المحلية. وذكر عدة محاورين أن حركة الطالبان تسيطر على حوالي ٣٠ في المائة من مساحة البلاد. وتواصل الحركة أيضاً تنفيذ استراتيجيتها الرامية إلى السيطرة على الطرق بطرق شتى، لا سيما من خلال اتباع أسلوب إرسال الرسائل الليلية والاتصال هاتفياً بأفراد مواقع الحراسة لتحذيرهم

من هجوم وشيك، مع منحهم الاختيار بين الفرار والبقاء على قيد الحياة، أو مواجهة أعداد كبيرة من المهاجمين.

١١ - وقد أبرز فريق الرصد بصورة منتظمة في تقاريره السابقة الادعاءات المتعلقة بوجود دعم إقليمي لحركة الطالبان. بيد أن المحاورين الأفغان قد أبلغوا الفريق خلال الأشهر الأخيرة بأن حركة الطالبان تتلقى الدعم بشكل ما من دول أعضاء أخرى مجاورة لأفغانستان ومن المنطقة بوجه أعم، وذلك على ما يبدو من أجل دعم حركة الطالبان في قتالها ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. بيد أن التفاصيل الملموسة لما يستتبعه هذا الدعم لا تزال محدودة للغاية. وأفادت دولة عضو بأن شحنات أسلحة وذخائر كانت متجهة إلى حركة الطالبان قد اعترضت مؤخراً في شمال أفغانستان. وقالت هذه الدولة العضو إن تلك الأسلحة والذخائر كانت مهترية عبر الحدود إلى داخل أفغانستان. وأفادت الدولة العضو بأنه لا يوجد على الأسلحة نفسها ما يدل على منشئها. وأبلغ المسؤولون الأفغان فريق الرصد بأن هذه المسائل تثار على صعيد ثنائي مع البلدان المعنية.

١٢ - وأكد مجلس الأمن، في قراره ٢٢٥٥ (٢٠١٥)، قلقه البالغ إزاء السمسرة غير المشروعة في الأسلحة وما يتصل بها من أعتدة والاتجار بالأسلحة، والتدفق غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى أفغانستان، وشدد على ضرورة تعزيز المراقبة المفروضة على نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

١٣ - وبناء على ذلك، يوصي فريق الرصد بأن توجه اللجنة رسالة إلى جميع الدول الأعضاء لتشجيع الدول التي لم تواصل بعد تطوير آلياتها الوطنية المنشأة لتنفيذ الجزاءات، بما في ذلك تنفيذ تدابير تجميد الأصول والحظر المفروض على الأسلحة، على أن تفعل ذلك وفقاً لقوانينها وأنظمتها الوطنية.

جيم - حركة الطالبان وتنظيم القاعدة

١٤ - وصف محاورو الفريق الأفغان حركة الطالبان بأنها توفر مظلة تنضوي تحتها جميع الجماعات الإرهابية الأجنبية التي تقوم بعمليات في أفغانستان، باستثناء تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. ووفقاً لتقييم هؤلاء المسؤولين الأفغان، فإن حركة الطالبان تتعاون بنشاط مع تنظيم القاعدة (QDe.004)، وجماعة قاعدة الجهاد في شبه القارة الهندية (غير مُدرجة في القائمة)، وشبكة حقاني (TAe.012)، وجماعة لشكر طيبة (QDi.118)، والحركة الإسلامية في أوزبكستان (QDe.010)^(٤) وغيرها من الجماعات. وفسروا هذه المظلة بما توفره حركة الطالبان من الأماكن والحماية لهذه الجماعات من أجل القيام بعملياتها في أفغانستان، وذلك في الأراضي التي تحتفظ فيها الحركة بقدر من السيطرة. وفي مقابل ذلك، أوضح محاورو الفريق أن هذه المجموعات تفيده حركة الطالبان من خلال تزويدها بالخبرات في مجالات محددة، ولا سيما في ما يتعلق بالقدرات العسكرية. وعلاوة على ذلك، يكفل هذا التعاون

(٤) أوضحت إحدى الدول الأعضاء للفريق أن الحركة الإسلامية في أوزبكستان في شمال أفغانستان قد ضعفت قواها خلال السنتين الماضيتين. ووفقاً لما أفادت به الدولة العضو، فقد عانت الحركة الإسلامية في أوزبكستان من انقسامات داخلية، حيث انشق عنها عددٌ من مقاتليها للانضمام إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والانضمام إلى الجماعة في ولاية نكهار. ولذلك، فإن الجماعة، وفقاً لتقييم محاورو الفريق هؤلاء، لا تملك حالياً القوة الكافية لتشكيل خطراً خارج حدود أفغانستان.

استمرار موالاة الجماعات المذكورة أعلاه لحركة الطالبان، وأنها لن تقيم تحالفات مع تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

١٥ - وعلم الفريق بأن حركة الطالبان يسّرت مرور مقاتلين ينتمون إلى الجماعات المرتبطة بتنظيم القاعدة بأمان إلى داخل أفغانستان، بعد عملية ضرب عضب التي نفذها الجيش الباكستاني في منطقة وزيرستان. وأكد مسؤولون أفغان ودوليون أن المقاتلين المنتمين إلى عدد من الجماعات المرتبطة بتنظيم القاعدة، التي فرت من العملية العسكرية في باكستان، كانوا قد ألقوا بصفوف القوات المقاتلة لحركة الطالبان. ومع ذلك، علقت إحدى الدول الأعضاء بقولها إن أفراداً من جماعة لشكر طيبة الموجودة في أفغانستان يحتفظون بمهوية مختلفة ولهم أهداف قائمة بذاتها، حتى أثناء قتالهم لدعم حركة الطالبان. وتعتبر الخبرة العسكرية والقتالية التي يأتي بها هؤلاء المقاتلون بمثابة فائدة كبيرة لحركة الطالبان وإحدى الأسباب الهامة لزيادة القدرات العسكرية التي أبدتها حركة الطالبان أثناء موسمي القتال في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦. وأبدى المقاتلون الأجانب خبرة أكبر من تلك التي تملكها الحركة في ما يتعلق بالتقنيات المعقدة في ساحة المعركة، بما في ذلك في مجال تصميم وبناء الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع وفي قدرات القناصة.

١٦ - ووفقاً لما أفاد به مسؤولون أفغان وعدة دول أعضاء، فإن الصلة بين حركة الطالبان وتنظيم القاعدة لا تزال قوية، حيث يُستعان بعناصر تنظيم القاعدة للقيام بأدوار التيسير والتوجيه على وجه الخصوص. وتقدر عدة دول أعضاء أن عدداً صغيراً من أفراد تنظيم القاعدة يقوم بأدوار التوجيه وإسداء المشورة والتنسيق، ويتراوح عددهم، وفقاً لتقدير المسؤولين الأفغان، بين ١٠٠ و ١٢٠ فرداً. وتقوم الجماعات المرتبطة بتنظيم القاعدة بعمليات في جميع أنحاء أفغانستان. ففي جنوب أفغانستان، أبلغ المحاورون الأفغان بأن جماعة لشكر طيبة قد عززت وجودها في ولايتي قندهار وهلمند، بينما أبلغ عن وجود عدد كبير من الجماعات المرتبطة بتنظيم القاعدة في شرق أفغانستان، بما في ذلك في ولايتي نكروهار وكونار، وكذلك في زابل.

١٧ - ولا يزال من الممكن اعتبار جماعة قاعدة الجهاد في شبه القارة الهندية في جنوب أفغانستان كمجموعة قائمة بذاتها، ولكن بأعداد محدودة جداً. فقد قدر محاورو الفريق الأفغان أن جماعة قاعدة الجهاد في شبه القارة الهندية تضم حوالي ٢٠٠ مقاتل يعملون مستشارين ومدربين لدى حركة الطالبان في جنوب البلاد. وينشط الأفراد المرتبطون بتنظيم القاعدة الرئيسي في ولايات بكتيكا وباكثيا وخوست وكونار ونورستان. وأوضح محاورو الفريق أن أيمن محمد ربيع الظاهري (QDi.006) لا يزال يُفترض أنه موجود في منطقة الحدود بين أفغانستان وباكستان، في حين يوجد حالياً أفراد رئيسيون آخرون من تنظيم القاعدة الرئيسي، مثل سيف العدل (QDi.001) أو حمزة الخالدي (غير مُدرج في القائمة) خارج أفغانستان ولكن داخل المنطقة.

دال - إيرادات حركة الطالبان وصلاتها بالمنظمات الإجرامية

١٨ - يشير المحاورون الأفغان وتشير الأرقام التي نشرها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى أن حصاد محصول قياسي لحشخاش الأفيون خلال عام ٢٠١٦. فوفقاً لتقرير الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، المعنون "الدراسة الاستقصائية للأفيون في أفغانستان لعام ٢٠١٦"، ارتفع صافي نسبة زراعة الأفيون بما قدره ١٠ في المائة منذ عام ٢٠١٥، في حين زاد متوسط محصول الأفيون بنسبة

٣٠ في المائة^(٥). وازدادت مساحة المنطقة التي كان الخشخاش يزرع فيها في أفغانستان إلى ٢٠١٠٠٠ هكتار، وهي المنطقة الأكبر منذ عام ٢٠١٣ وثالث أكبر منطقة منذ عام ١٩٩٤^(٦). ووفقاً لما أفاد به المحاورون الأفغان والدوليون، يُعزى الانخفاض الطفيف في زراعة الخشخاش في هلمند إلى القتال العنيف الذي شهدته تلك الولاية^(٧). ومع ذلك، لا تزال ولاية هلمند تضم أكبر مساحة لزراعة الخشخاش في أفغانستان، وتبلغ ٨٠ ٢٧٣ هكتاراً^(٨). وبالإضافة إلى ذلك، فإن الزيادة الكبيرة في إنتاج الخشخاش في شمال البلد قد تجاوزت كونها تعويضاً للانخفاض الطفيف في الإنتاج في هلمند. فعلى سبيل المثال، شهدت ولاية بدغيس في عام ٢٠١٦ زيادة نسبتها ١٨٤ في المائة في المناطق التي زرع فيها الخشخاش^(٩).

١٩ - وبالإضافة إلى زيادة المساحات المزروعة، ارتفعت القيمة الإجمالية لإنتاج الأفيون، بسعر الشراء من المزرعة، بنسبة ٥٧ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٥^(١٠). وأبرز المسؤولون الأفغان للفريق أن أكثر من ٩٠ في المائة من إنتاج المخدرات في أفغانستان يتم في الوقت الحاضر داخل المناطق التي تسيطر عليها حركة الطالبان. ولذلك، وبالنظر إلى الزيادة الملحوظة في الإنتاج والقيمة، ارتفعت أيضاً إيرادات حركة الطالبان المتأتية من تجارة المخدرات ارتفاعاً كبيراً في عام ٢٠١٦. وتعود هذه الزيادة في الدخل أيضاً عن الانخفاض الطفيف الذي شهدته إيرادات حركة الطالبان من المصادر الخارجية في عام ٢٠١٦.

٢٠ - وأبلغ المحاورون الأفغان الفريق بأن حركة الطالبان تؤدي الآن دوراً مباشراً في إنتاج ومعالجة وترويج كميات الهيروين تقريباً التي تُنتج وتصدر من أفغانستان، بدلاً من الاقتصار على مجرد فرض ضرائب على هذه الأنشطة. وهذا يعني أن حركة الطالبان قادرة على استئجار دخل من الأفيون والهيروين أكثر من ذي قبل. وأوضح محاورو الفريق أيضاً أنه من المرجح أن يكون الغرض من بعض العمليات العسكرية هو خصيصاً لتيسير الاتجار بالمخدرات.

٢١ - وفي عام ٢٠١٦، استهدفت قوات مكافحة المخدرات الأفغانية على وجه التحديد مختبرات المعالجة وغيرها من المنشآت المستخدمة في الاتجار. وقد تم تدمير ما مجموعه ١٠٥ مختبرات معالجة تخضع لسيطرة حركة الطالبان وإدارتها، وتم ضبط ٥٠٠ طن من المواد اللازمة لإنتاج المخدرات (الأفيون والحشيش والمواد الكيميائية المستخدمة في عملية المعالجة). ووفقاً للمسؤولين الأفغان، تتركز المختبرات

(٥) مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووزارة مكافحة المخدرات بأفغانستان، "Afghanistan Opium Survey 2016" ("الدراسة الاستقصائية للأفيون في أفغانستان لعام ٢٠١٦")، (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦)، الصفحة ٩.

(٦) المرجع نفسه، الصفحة ١١.

(٧) استناداً إلى أرقام مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، انخفضت الزراعة في هذه الولاية بنسبة ٧ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٥. انظر: مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووزارة مكافحة المخدرات بأفغانستان، "Afghanistan Opium Survey 2016" ("الدراسة الاستقصائية للأفيون في أفغانستان لعام ٢٠١٦")، الصفحة ١٥.

(٨) مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووزارة مكافحة المخدرات بأفغانستان، "Afghanistan Opium Survey 2016" ("الدراسة الاستقصائية للأفيون في أفغانستان لعام ٢٠١٦")، الصفحة ١٥.

(٩) ازدادت مساحتها من ١٢ ٣٩١ هكتاراً في عام ٢٠١٥ إلى ٣٥ ٢٣٤ هكتاراً في عام ٢٠١٦. انظر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووزارة مكافحة المخدرات بأفغانستان، "Afghanistan Opium Survey 2016" ("الدراسة الاستقصائية للأفيون في أفغانستان لعام ٢٠١٦")، الصفحة ١٥.

(١٠) مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووزارة مكافحة المخدرات بأفغانستان، "Afghanistan Opium Survey 2016" ("الدراسة الاستقصائية للأفيون في أفغانستان لعام ٢٠١٦")، الصفحة ٩.

الرئيسية لحركة الطالبان في ولايات ننكرهار وبكتيكا وفراه وخوست وهلمند. وكانت هناك أيضاً مختبرات كبيرة لإنتاج الحشيش في منطقة كابل. وتعمل قوات مكافحة المخدرات الأفغانية على الاستهداف المتواصل لمنشآت الاتجار والإنتاج. ووفقاً لما ذكره محاورو الفريق، فبإمكان قوات مكافحة المخدرات التابعة لحكومة أفغانستان الاستعانة بإمكانيات قوات الدفاع والأمن الوطني الأفغانية، ولكنها تتلقى أيضاً دعماً كبيراً من القوات الدولية، بما في ذلك الدعم الجوي.

٢٢ - ووفقاً لعدة دول أعضاء وما قاله المحاورون الأفغان، لا يزال الطريق الجنوبي الذي يمر عبر باكستان والمحيط الهندي والطريق الذي يعبر جمهورية إيران الإسلامية وتركيا والبلقان أهم طرق الاتجار بالهيروين، حيث ينقل عبرهما، على التوالي، نحو ٥٠ في المائة و ٢٥ في المائة من إجمالي إنتاج الهيروين. بينما ينقل ما يعادل حوالي ١٥ في المائة عبر طاجيكستان.

٢٣ - واتفق جميع المحاورين على أن ضلوع حركة الطالبان في التجارة الدولية للمخدرات لا يزال يمثل أهم مصادر الإيرادات للحركة. وقد قدر بعضٌ ممن تحدث إليهم الفريق أن المبلغ الإجمالي للدخل من إنتاج المخدرات يصل إلى نحو ٤٠٠ مليون دولار سنوياً، في حين قدرت إحدى الدول الأعضاء ذلك بأقل من هذا المبلغ. بالإضافة إلى ذلك، أوضح محاورو الفريق الأفغان أن حركة الطالبان جنت مئات الملايين من دولارات الولايات المتحدة من الاستخراج غير المشروع للمعادن، والضرائب، والدخل المتأتي من الابتزاز الذي يشمل الاتصالات بالهواتف المحمولة وتوزيع الكهرباء، والتبرعات الخارجية. ومع ذلك، أوضح محاورو الفريق أن التقديرات المتعلقة بإيرادات حركة الطالبان تستند دائماً إلى مجموعة من الافتراضات، ومن ثم فهي عرضة إما للإفراط أو للتقليل في تقديرها. وقدرت إحدى الدول الأعضاء أن إجمالي إيرادات حركة الطالبان سنوياً من جميع المصادر يصل إلى حوالي ٢٥٠ مليون دولار، تمثل الإيرادات المتأتية من المخدرات حوالي ٦٠ في المائة منها، وتأتي بعدها الضرائب/الابتزاز والتعدين. ومع ذلك، اتفق جميع محاورو الفريق على أن حركة الطالبان لا تعاني من نقص كبير في الأصول المالية، رغم أن بعض المعلومات تشير إلى أن الحركة واجهت على ما يبدو صعوبات في التماس التبرعات من المناهجين من خارج أفغانستان خلال عام ٢٠١٦.

٢٤ - ويسلط الفريق الضوء في تقاريره منذ نهاية عام ٢٠١٤ على ما توجده حركة الطالبان من أصول مالية اعتماداً على الاستخراج غير المشروع للموارد الطبيعية وكذلك الابتزاز الممارس على عمليات التعدين التجارية في أفغانستان، وقد قدم مجموعة من التوصيات بشأن هذه المسألة (انظر S/2015/79، الفقرات ٢٢ إلى ٣٠؛ و S/2015/648، الفقرات ٤٢ إلى ٤٧، و S/2016/842، الفقرات ٤٩ إلى ٥٤). وبالإضافة إلى ذلك، يجري الفريق اتصالات منتظمة مع السلطات الأفغانية التي أوضحت له أن الإيرادات المتأتية من أنشطة التعدين غير المشروعة وكذلك الابتزاز الممارس على عمليات التعدين المشروعة في البلد تشكل مصدر قلق مستمر للحكومة. وبالرغم من أن محاورو الفريق أبرزوا صعوبة تقدير الإيرادات التي حصلت عليها حركة الطالبان من هذه الأنشطة، فمن الواضح أن المبالغ كبيرة. وشدد محاورو الفريق على أن الموارد المعدنية المستخرجة بصورة غير مشروعة، بالإضافة إلى أنها تتيح لحركة الطالبان تحقيق إيرادات، فإنها تمثل في المقابل خسارة في الإيرادات بالنسبة لحكومة أفغانستان. ولذلك، فإن أي إجراء يعيق قدرة حركة الطالبان على تحقيق إيرادات من هذا القطاع سيمكن ليس فقط من تخفيض الأصول المتاحة للحركة، بل أيضاً في ضمان تقليص الخسارة في الإيرادات بالنسبة للحكومة. وبما أن حركة الطالبان مضطرة إلى نقل هذه الموارد الطبيعية المستخرجة بطريقة غير مشروعة إلى السوق

الدولية المشروعة، فإن الميسرين الذين يدعمون الحركة في هذه الأعمال معرضون بشكل خاص للتشهير على الصعيد العالمي عن طريق إدراج أسمائهم أو أسماء الكيانات الخاضعة لإدارتهم ضمن الجهات الضالعة في تيسير هذه التجارة غير المشروعة. وسيكون إدراج أسمائهم تأثير كبير على ممارستهم لأعمال تجارية من أي نوع في المستقبل.

٢٥ - ويوصي فريق الرصد بأن تكتب اللجنة إلى جميع الدول الأعضاء لتشدّد على أن أي نشاط يساهم في تيسير إدار الدخول لفائدة حركة الطالبان قد يكون مشمولاً بمعايير الإدراج في القائمة المبينة في الفقرة ٢ من قرار مجلس الأمن ٢٢٥٥ (٢٠١٥)، ولتسلط الضوء على الضعف الخاص لميسري حركة الطالبان الذين يدعمون الحركة في تجارة المخدرات وكذلك في الاتجار بالموارد الطبيعية المستخرجة بصورة غير مشروعة. وفي نفس البلاغ، تشجع اللجنة أيضاً الدول الأعضاء التي لم تقترح بعد إدراج أسماء ميسرين من هذا القبيل في قائمة الجزاءات لعام ١٩٨٨ (٢٠١١)، على أن تفعل ذلك وفقاً لقوانينها وأنظمتها الوطنية.

ثانياً - المصاحلة

ألف - قلب الدين حكمتيار والحزب الإسلامي

٢٦ - في ٣ شباط/فبراير ٢٠١٧، رُفِع اسم زعيم الحزب الإسلامي قلب الدين حكمتيار من قائمة الجزاءات المفروضة على تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وتنظيم القاعدة^(١١). ووفقاً للمحاورين الأفغان مع الفريق، كان قلب الدين حكمتيار يعتزم أصلاً العودة إلى أفغانستان في بداية آذار/مارس ٢٠١٧، ولكن عودته تأجلت حتى نهاية نيسان/أبريل ٢٠١٧^(١٢). ووفقاً للمسؤولين الأفغان، وافقت الحكومة على موقعين سكينيين يمكن لحكمتيار الإقامة فيهما في منطقتي بغرامي وده سبز في كابل. وقد أفادت تقارير إعلامية بأن حكمتيار دخل كابل في ٤ أيار/مايو ٢٠١٧^(١٣).

٢٧ - وأكد المسؤولون الأفغان أن الحكومة تعمل على وضع الاستراتيجية الأفغانية للسلام والمصاحلة الوطنيين، وذلك باغتنام فرصة رفع اسم حكمتيار من قائمة الجزاءات لإعطاء التوجه الاستراتيجي وإعادة تشكيل المهام وتقليص هيكل المجلس الأعلى للسلام في إطار بنية سلام ومصاحلة أوسع نطاقاً. ويتألف المجلس الأعلى للسلام حالياً من ٨٤ عضواً، بينهم ٥٤ موظفاً يتقاضون مرتبات، بينما يعيّن الثلاثون الباقون كأعضاء فخريين. وشدد المسؤولون الأفغان أيضاً على أن الحكومة تؤدي كذلك مرتبات لعدد كبير من الموظفين التقنيين وموظفي الدعم في كابل وعلى مستوى الولايات.

(١١) مجلس الأمن، بيان صحفي، "لجنة مجلس الأمن المعنية بالجزاءات المفروضة على تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة تحذف قياداً من قائمتها للجزاءات"، ٣ شباط/فبراير ٢٠١٧. يمكن الاطلاع عليه في الموقع الشبكي التالي: <https://www.un.org/press/en/2017/sc12705.doc.htm>.

(١٢) أشارت عدة مقالات إعلامية محلية ودولية إلى عودته. انظر، على سبيل المثال، تميم حامد، "Hekmatyar's return met with mixed reaction"، Tolo News، ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٧؛ "Hekmatyar speaks publically for the first time in 20 years"، Tolo News، ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٧؛ "The long-anticipated return of Hekmatyar is here"، Washington Post، ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٧.

(١٣) "Hekmatyar returns to Kabul after 20 years in hiding"، الجزيرة، ٤ أيار/مايو ٢٠١٧.

٢٨ - ووفقاً للمحاورين الأفغان مع الفريق، تتمثل المهمة الرئيسية للمجلس الأعلى للسلام في التركيز على تحقيق توافق في الآراء بشأن عملية السلام على الصعيد الوطني وإيجاد حيز للسلام بين الأفغان، من خلال إشراك جميع قطاعات المجتمع. وعلاوة على ذلك، يعتمز المجلس الأعلى للسلام الاضطلاع بدور رقابة مركزي في مجال نزع السلاح والتسريح والتواصل مع الضحايا والإفراج عن السجناء. وأبرز المحاورون الرسميون للفريق أن جميع المؤسسات الحكومية ستتعاون على نحو وثيق مع المجلس. وتقع مسؤولية التنسيق الشامل من أجل السلام والمصالحة على عاتق مجلس الأمن الوطني الذي سيتولى الإشراف على جميع أنشطة السلام والمصالحة ويعزز جهود المجلس الأعلى للسلام.

باء - حركة الطالبان

٢٩ - أفاد المحاورون الأفغان لفريق الرصد أنهم لم يروا أي تحرك إرادي من جانب حركة الطالبان في اتجاه المصالحة. وفي حين اعتُبر اتفاق السلام الأخير المبرم مع الحزب الإسلامي ورفع اسم قلب الدين حكمتيار من قائمة الجزاءات نموذجاً سيستخدم في نهاية المطاف للتفاوض مع حركة الطالبان، فإن احتمالات المصالحة مع الحركة تبدو بعيدة، ومن المتوقع أن تسعى حركة الطالبان إلى تحقيق المزيد من المكاسب على أرض الميدان في عام ٢٠١٧ وهو ما من شأنه أن يتيح لها التفاوض، عند الاقتضاء، من موقع قوة مع حكومة أفغانستان.

ثالثا - تنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام" في أفغانستان

٣٠ - وفقاً للمحاورين الأفغان ودول أعضاء، حاول تنظيم الدولة الإسلامية في أفغانستان خلال عام ٢٠١٦ فرض وجوده في عدد من الأماكن في المنطقة الحدودية بين أفغانستان وباكستان، ولكن قوته القتالية شهدت تدهوراً شديداً بسبب العمليات العسكرية الأفغانية والدولية التي تمت بفضل التعاون الوثيق مع قوات الدعم الجوي الدولي. وحالياً، ليس لهذه الجماعة وجود كبير سوى في ثلاث مناطق من ولاية نكرهار على طول الحدود مع باكستان. وأفاد المحاورون الأفغان بأن أيديولوجية تنظيم الدولة الإسلامية لا تلائم معظم الأفغان، وقد فشلت الجماعة عموماً في كسب التأييد الشعبي، لأسباب ليس أقلها المعاملة القاسية التي تخصصها للسكان المحليين ورأيها المتصلب في ما يخص الشريعة. ومع ذلك، لا تزال عدة دول أعضاء، إلى جانب المحاورين الأفغان، تشعر بالقلق من قدرة الجماعة على دفع الشباب الأفغان بصفة خاصة نحو التطرف. وتنبأين التقديرات الحالية لقوة تنظيم الدولة الإسلامية في البلد، حيث تحدث عدد من المحاورين عن عدد يتراوح ما بين ٢٠٠٠ و ٤٠٠٠ مقاتل يوجدون أساساً في ولاية نكرهار. غير أن جميع محوري الفريق أشاروا إلى أن هؤلاء المقاتلين يتحركون ذهاباً وإياباً عبر الحدود بين أفغانستان وباكستان، مما يجعل من الصعب التحقق بيقين من الأرقام. وأوضح المسؤولون الأفغان للفريق أن معلوماتهم تشير إلى أن تنظيم الدولة الإسلامية يحتفظ بقواعد لوجستية وقواعد للتدريب في المنطقة الحدودية بين أفغانستان وباكستان، علاوة على منشآت للدعم في ولاية كونار. وبما أن تنظيم الدولة الإسلامية الأم في العراق والجمهورية العربية السورية لا يزال تحت ضغط عسكري مستمر، فإن المقاتلين الإرهابيين الأجانب الموجودين حالياً في العراق والجمهورية العربية السورية قد يحاولون الانتقال إلى أفغانستان للانضمام إلى جماعات من بينها تنظيم الدولة الإسلامية. بيد أن لا أحد من محوري الفريق يملك في الوقت الراهن أي معلومات تفيد انتقال المقاتلين الإرهابيين الأجانب بأعداد

كبيرة إلى المنطقة. وقد أبلغ أحد المحاورين الأفغان فريق الرصد بأنه في أوائل نيسان/أبريل ٢٠١٧، وقبل عملية عسكرية مشتركة سُميت "عملية حمزة" نفذتها القوات الأفغانية والدولية في منطقتي آشين وكوت بولاية ننكرهار، وكذلك قبل الضربات الجوية الدولية في هذه الولاية، بلغ عدد مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية في المنطقة حوالي ٢٤٠٠ مقاتل، إلا أن هذا الرقم انخفض في وقت لاحق نتيجة للإصابات في صفوف المقاتلين وتشردهم. وفي الآونة الأخيرة، قدر المحاورون الأفغان القوة الحالية لتنظيم الدولة الإسلامية في ولاية ننكرهار بين ٧٥٠ مقاتلاً و ٢٠٠٠ مقاتل.

٣١ - وأفاد مسؤولون أفغان ودوليون بأن تنظيم الدولة الإسلامية في أفغانستان ما زال يبدو أنه على قدر جيد من التجهيز والتمويل، وذكر المحاورون أن التنظيم يسدد لمقاتليه مبلغاً يتراوح بين ٢٠٠ و ٥٠٠ دولار في الشهر: يبدو أن قيادة تنظيم الدولة الإسلامية الأم توفر بعضاً من هذا التمويل. وأفادت دولة عضو بأن التنظيم في أفغانستان يحافظ على اتصالات منتظمة مع قيادة تنظيم الدولة الإسلامية الأم في العراق والجمهورية العربية السورية. ويشمل ذلك تحويلات شهرية بقيمة تناهز ١٠٠٠٠٠٠ دولار من قيادة التنظيم الأم إلى أفغانستان. وأكدت هذه الدولة العضو أنه بالرغم من أن التنظيم يدفع لمقاتليه مبلغاً يتراوح بين نحو ٥٠٠ و ٦٠٠ دولار في الشهر في المراحل الأولى من انضمامهم إليه، فإن هذه المرتبات لا تبقى على حالها. فالمرتب الأولي الذي يفوق المرتبات التي يحصل عليها مقاتلو حركة الطالبان، يُستخدم أداة للتجنيد. وبمرور الوقت، ومع بقاء الفرد مع الجماعة ينخفض المرتب إلى حوالي ٢٠٠ دولار شهرياً، وهو ما يوازي أيضاً متوسط المرتب الذي يتلقاه المقاتل في حركة الطالبان.

٣٢ - وبالإضافة إلى الدعم المالي، بدأت قيادة تنظيم الدولة الإسلامية الأم إبلاغ الجماعات المنتسبة إليها، منها تنظيم الدولة الإسلامية في أفغانستان، بمجموعة من التوقعات بوتيرة متزايدة على مدى الأشهر القليلة الماضية. وتريد قيادة التنظيم الأم أن تكون الجماعات المنتسبة إليها أكثر نشاطاً وقد طالبتها بأن تجد وسائل لتمويل نفسها بصورة مستقلة. وذكرت إحدى الدول الأعضاء أن قيادة التنظيم الأم طلبت بصورة محددة أن تحاول الجماعة في أفغانستان الاتجاه نحو شمال البلد. ولكن على الرغم من جهود التجنيد التي بذلتها تنظيم الدولة الإسلامية في شمال أفغانستان على مدى السنوات الثلاث الماضية، لم تتمكن الجماعة من إنشاء قوة قتال قادرة على البقاء هناك. ورغم ذلك، تشكل الجهود الرامية إلى التجنيد مصدر قلق للبلدان المجاورة لأفغانستان في الشمال.

٣٣ - وأوضح أحد محوري الفريق أن وفداً من قيادة تنظيم الدولة الإسلامية الأم زار التنظيم في ولاية ننكرهار في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. وعلى الرغم من أن التفاصيل المتعلقة بهذا الوفد لا تزال غامضة، تشير هذه المعلومة إلى استمرار الصلة الرابطة بين القيادة الأم ووجود الجماعة في أفغانستان. وأبرز عدد من محوري الفريق الدوليين أن تنظيم الدولة الإسلامية في ولاية ننكرهار يتبع سلوكاً صارماً في مجال الاتصالات ويفحص الهواتف النقالة التي يحملها مقاتلوه بانتظام لمعرفة الجهات التي يتصلون بها.

٣٤ - ورغم النجاحات العسكرية المحرزة ضد تنظيم الدولة الإسلامية في ولاية ننكرهار، التي أدت إلى تراجع أعداد مقاتليه وقدراته القتالية، تمكنت الجماعة من استعادة قدرتها بعد الخسائر التي تكبدتها في المعارك وأيضاً من شن هجوم بارز واحد على الأقل في تموز/يوليه ٢٠١٦ ضد تظاهرة لجماعة الهزارة الإثنية في كابل تسبب في وقوع خسائر كبيرة في الأرواح^(١٤). وأفاد محاورو الفريق بأن هذا الهجوم قاده

(١٤) انظر، على سبيل المثال، BBC News, 23 July 2016, "Kabul explosion: IS 'claims attack on Hazara protest'".

شخص يدعى قارئ منيب (غير مدرج في القائمة) قُتل في الغارات الجوية التي جرت في ولاية نورستان في مطلع عام ٢٠١٧. وأوضح هؤلاء المحاورون للفريق أن مقاتلين كانوا موالين في السابق لشبكة حقاني (Tae.012) هم الذين نفذوا الهجوم. وأعلن تنظيم الدولة الإسلامية في أفغانستان أيضاً مسؤوليته عن هجوم بارز آخر ضد مستشفى عسكري في كابل في ٨ آذار/مارس ٢٠١٧، حيث أفادت الأنباء بمقتل أكثر من ٥٠ شخصاً وقد نال هذا الهجوم لاحقاً تغطية إعلامية دولية^(١٥).

٣٥ - وذكر المحاورون الدوليون للفريق بأنه يبدو أنه "يُستعان" بجماعات أخرى، منها لشقر جانغفي (QDe.096)، لتنفيذ الجوانب التشغيلية لهجمات تنظيم الدولة الإسلامية في باكستان المجاورة. فقد أعلنت جماعة لشقر جانغفي في بداية الأمر مسؤوليتها عن الهجوم الذي وقع في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ على كلية تدريب الشرطة في كويتا بباكستان، وأعلن تنظيم الدولة الإسلامية مسؤوليته عنه أيضاً في وقت لاحق^(١٦). وأفيد بأن الهجوم على مزار لال شهباز قلندر الصوفي في جنوب باكستان في ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٧ الذي أودى بحياة أكثر من ٧٠ شخصاً، نفذته جماعة الأحرار، وهي جماعة منشقة عن تحريك طالبان باكستان (QDe.132)، وأعلن تنظيم الدولة الإسلامية لاحقاً مسؤوليته عن الهجوم^(١٧). وذكر عدة محاورين للفريق أن تنظيم الدولة الإسلامية في أفغانستان مرتبط أيضاً، في تقديرهم، بالمدارس المتطرفة في باكستان، وأهمها مدرسة غنج (غير مدرجة في القائمة).

رابعاً - المقاتلون الإرهابيون الأجانب في أفغانستان

٣٦ - أفاد المحاورون الأفغان بأن الوضع المتعلق بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب النشطين في أفغانستان لا يزال على حاله. وقد عمل في السابق غالبية المقاتلين الإرهابيين الأجانب الموجودين في البلد في المنطقة الحدودية بين أفغانستان وباكستان، بعد أن هربوا إلى أفغانستان بسبب الضغط العسكري الذي فرضته عليهم قوات الأمن الباكستانية. وبالإضافة إلى ذلك، شرح المسؤولون الأفغان أنه خلال موسم القتال في عام ٢٠١٦، رصد واعتقل وقتل داخل أفغانستان عدد من المقاتلين الناطقين بالروسية ومقاتلون من أقلية الويغور الصينية وفي بعض الأحيان مقاتلون عرب. ولكن المسؤولين الأفغان أوضحوا أنه عندما يلقي القبض على مقاتلين إرهابيين أجانب، يصعب جداً على القوات الأفغانية أن تميزهم من حيث الجنسية، لا سيما أن الكثير منهم قد تعلموا تكلم لغة البشتو وأنهم لا يعترفون بجنسيتهم الأصلية.

٣٧ - ولا توجد أي دلائل حتى الآن على أن المقاتلين الإرهابيين الأجانب من الجمهورية العربية السورية والعراق قد عادوا أو انتقلوا إلى أفغانستان بأعداد كبيرة. ولكن أحد المحاورين الأفغان أشار إلى أن مجموعة تضم أكثر من ١٠٠ فرد انتقلت في بداية شباط/فبراير ٢٠١٧، وأن مجموعة أخرى صغيرة تضم ما يصل إلى ٢٠ فرداً وصلت في نهاية آذار/مارس. ويعتقد أن المجموعتين سافرتا من مناطق النزاع في الجمهورية العربية السورية والعراق. وورد أن أعداد المقاتلين الإرهابيين الأجانب تتفاوت بمرور الزمن، ويقدر بأنها تتراوح بين ٨ ٠٠٠ و ١٠ ٠٠٠ مقاتل خلال ذروة موسم القتال، وهي تتراجع خلال الفترة

(١٥) انظر، على سبيل المثال، "Over 30 dead in attack on military hospital in Kabul-defense ministry", Russia Today, 8 March 2017.

(١٦) انظر، على سبيل المثال، Andrew Marszal, "ISIL 'took part' in Quetta attack, says Pakistani terror group ally", Telegraph, 26 October 2016.

(١٧) انظر، على سبيل المثال، "Blast hits Pakistan's Lal Shahbaz Qalandar Sufi shrine", Al Jazeera, 17 February 2017.

المتبقية من السنة. وأوضح المسؤولون الحكوميون الأفغان المتحاور معهم أنه بالاستناد إلى الإحصاءات المتعلقة بالإصابات في صفوف المقاتلين الإرهابيين الأجانب، كان أكثر من ثلاثة أرباعهم من الجنسية الباكستانية، تليها الجنسية الأوزبكية في المرتبة الثانية من حيث عدد المقاتلين.

٣٨ - وذكر عدد من المحاورين الأفغان والدوليين للفريق أن المقاتلين الإرهابيين الأجانب يتجمعون بشكل ملحوظ في مناطق داخل أفغانستان حيث تكون سلطة الحكومة ضعيفة. وأدت عملية ضرب عضب، وهي الحملة العسكرية الباكستانية في وزيرستان التي انطلقت في عام ٢٠١٤، إلى نزوح العديد من المقاتلين الإرهابيين الأجانب ذوي الخبرة عبر الحدود إلى أفغانستان. وقال المسؤولون الأفغان إن المدخل الرئيسي لتدفق هذه الأعداد هو ولاية زابل حيث تقتصر سيطرة الحكومة الأفغانية على عدد من المراكز الإدارية المحلية وعلى خط الاتصال الاستراتيجي الرئيسي، الطريق الرئيسي ١، الذي يربط قندهار وزابل بشمال البلد. وحسب المحاورين الأفغان، تعتبر ولاية زابل نقطة استراتيجية لحركة الطالبان لأنها توفر القدرة على نقل المقاتلين بين ولايات وزيرستان وأروزغان وهلمند. وبالإضافة إلى ذلك، تتيح مراقبة المناطق الرئيسية في ولاية زابل أيضاً لمقاتلي طالبان والمقاتلين الإرهابيين الأجانب التحرك من دون عراقيل في اتجاه المناطق الرئيسية الواقعة في الخطوط الأمامية. وأوضح المسؤولون الأفغان أن هناك ممراً ثانياً من هذا القبيل في اتجاه شمال ولاية غزني.

٣٩ - وقد تبين للمحاورين الأفغان وجود شبكة موسعة من المقاتلين الإرهابيين الأجانب وتنظيم القاعدة في محافظة زابل تقدم الدعم والمساعدة المتخصصة إلى حركة الطالبان. وشدد محاورو الفريق على أن حركة الطالبان تعتبر ولاية زابل منطقة أساسية للملاذات الآمنة ومعسكرات التدريب التي يديرها في الأغلب مقاتلون إرهابيون أجانب مختلفون، وتحديداً المقاتلون من باكستان وأوزبكستان ومن أقلية الويغور الصينية، الذين يجتمعون وفقاً لجنسية كل منهم. وأفاد المسؤولون الأفغان أن حوالي ٧٦٢ أسرة من أسر المقاتلين الإرهابيين الأجانب تعيش في تلك الولاية، وتعيش ٧١٥ أسرة منها في مقاطعة واحدة فقط، هي خاك أفغان. وقدّر مجموع عدد المقاتلين الإرهابيين الأجانب المسلحين في ولاية زابل بين ١٢٠٠ و ٢٥٠٠ مقاتل مقابل ٢٧٠٠ مقاتل من حركة الطالبان.

٤٠ - وذكر العديد من المسؤولين الأفغان والدوليين أن المقاتلين الإرهابيين الأجانب داخل أفغانستان يتعاونون على نحو وثيق مع حركة الطالبان ويعملون تحت قيادتها وإشرافها رغم الاحتكاك الذي ينشأ أحياناً بين الجماعات المختلفة. وأشار المسؤولون الأمنيون الأفغان إلى أن السبب الرئيسي في ذلك يعود إلى مستوى الدعم المالي الذي تتلقاه مجموعات المقاتلين الإرهابيين الأجانب. ويمكن هذا الدعم المالي للمقاتلين الإرهابيين الأجانب من دفع مبالغ متضخمة نظيراً للمساكن المستأجرة المحلية وغيرها من مواد الكفاف. وشكّل ذلك مصدر قلق في أوساط قيادة حركة الطالبان في زابل التي خشيت أن يصبح السكان المحليون مع مرور الوقت أكثر ولاءً لمجموعات المقاتلين الإرهابيين الأجانب بسبب التبعية المالية أو حتى أن يصبحوا أكثر ميلاً للانضمام إلى مجموعات كهذه لأنهم يفضلونها على حركة الطالبان المحلية بسبب إمكانية حصولهم على فواتر مالية أكبر.

خامساً - تنفيذ الجزاءات

ألف - حظر السفر

٤١ - على غرار التقارير السابقة^(١٨)، واصل الفريق تلقي تقارير منتظمة من وسائط الإعلام تزعم سفر الأفراد المدرجة أسماؤهم في قائمة الجزاءات المفروضة بموجب القرار ١٩٨٨ (٢٠١١). وفي حالات كثيرة، تزعم التقارير الإعلامية أن سفر هؤلاء الأفراد المدرجة أسماؤهم في القائمة مرتبط بالجهود التي تبذل لبدء عملية مفاوضات مباشرة بين حركة الطالبان وحكومة أفغانستان. ورغم أن فريق الرصد لم يتلق من أي دولة عضو تأكيداً رسمياً على أي من تلك الانتهاكات المحتملة لحظر السفر، تُظهر هذه التقارير أن تنفيذ حظر السفر لا يزال أمراً صعباً. وفي الفقرتين ١٩ و ٢٠ من القرار ٢٢٥٥ (٢٠١٥)، تبين إجراءات محددة للاستثناءات المتعلقة بحظر السفر وتجميد الأصول في الحالات التي يعتبر فيها من الضروري أن يسافر الفرد المدرج في القائمة للمشاركة في اجتماعات لدعم السلام والمصالحة.

٤٢ - ونظراً لاستمرار ورود تقارير إعلامية وطنية وإقليمية ودولية تزعم سفر الأفراد المدرجة أسماؤهم في القائمة، يوصي فريق الرصد أن تكتب اللجنة لكل الدول الأعضاء رسائل تبين فائدة إجراءات الاستثناء المبينة في الفقرتين ١٩ و ٢٠ من القرار ٢٢٥٥ (٢٠١٥) في ما يتعلق بمشاركة الأفراد المدرجة أسماؤهم في القائمة في الاجتماعات المعقودة لدعم السلام والمصالحة، وتشجع الأطراف التي لم تطبق هذه الإجراءات بعد على أن تستفيد منها بصورة فعالة.

باء - تجميد الأصول

٤٣ - تواصل حكومة أفغانستان تطوير النظام المحلي والقانوني والتنظيمي الذي يوجه القطاع المالي للبلد. وبالإضافة إلى إصدار المدعي العام في أفغانستان الأمر الدائم بشأن تجميد الأصول عملاً بنظم الجزاءات المفروضة على تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وتنظيم القاعدة وعملاً بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١)^(١٩)، نشر مركز تحليل المعاملات والتقارير المالية في أفغانستان الآن أيضاً في موقعه الشبكي مبادئ توجيهية لإجراءات تجميد أصول الإرهابيين المحليين^(٢٠). وشرح المسؤولون الأفغان للفريق أن المركز يعمل حالياً من أجل إيجاد مزيد من القنوات الفعالة للاتصال وتبادل المعلومات مع عدة وكالات أمنية في أفغانستان بغية زيادة تدفق المعلومات بما يتجاوز المعلومات المالية المقدمة في التقارير عن المعاملات المشبوهة التي يتلقاها المركز من المؤسسات المالية^(٢١).

٤٤ - ويواصل المركز عملية إصدار التراخيص لمقدمي الخدمات المالية في أفغانستان وإدارتها وإلغائها، عند الاقتضاء. ولا يزال التقدم الكبير المحرز في هذا المجال متواصلاً. وفي الوقت الراهن، توجد لدى ٩٠٩ من مقدمي الخدمات المالية في جميع مناطق أفغانستان تراخيص سارية المفعول، بينما ألغى المركز

(١٨) انظر على سبيل المثال الوثيقة S/2016/842، الفقرة ٣٨.

(١٩) المرجع نفسه، الفقرة ٤٦.

(٢٠) انظر www.fintraca.gov.af/assets/Guideline/Terrorist%20Assets%20Freezing%20Procedure.pdf

(٢١) وفقاً للتقرير السنوي لعام ٢٠١٦ بشأن مركز تحليل المعاملات والتقارير المالية في أفغانستان، تلقت المنظمة ٤٣٨ تقريراً عن معاملات مشبوهة من مؤسسات مصرفية خلال عام ٢٠١٦. انظر الموقع التالي:

www.fintraca.gov.af/assets/Annual%20Report/FinTRACA-Annual%20Report-2016.pdf

١٢١ ترخيصاً^(٢٢). ولا يزال نظام التراخيص الحالي يمثل، حسب تقييم فريق الرصد، أفضل الممارسات الإقليمية في ما يتعلق بتنظيم هذا الجانب من القطاع المالي. وسيستفيد المتعاملون الدوليون مع القطاع المالي الأفغاني إلى حد كبير من إلقاء نظرة عامة على التراخيص الفردية التي مُنحت لمقدمي الخدمات المالية أو أُلغيت. وبما أن الفريق لا يزال يتلقى معلومات من الدول الأعضاء عن استمرار المعاملات بصورة منتظمة بين تنظيم الدولة الإسلامية الأم في الجمهورية العربية السورية والعراق وتنظيم الدولة الإسلامية في أفغانستان، فإن المعلومات التي يوفرها المركز قد تساعد أيضاً في التصدي لهذا الأمر.

٤٥ - وبناءً عليه، يوصي فريق الرصد بأن تقوم اللجنة بمراسلة الدول الأعضاء لاطلاعها على نظام منح التراخيص لمقدمي الخدمات المالية في أفغانستان وتشجيع تلك الدول التي لم تحت بعد مؤسستها المالية، وفقاً لقوانينها وأنظمتها الوطنية، على الاستفادة من المعلومات التي يوفرها المركز عن مقدمي الخدمات المالية العاملين في أفغانستان في عمليات توخي الحرص الواجب في المجال المالي لدى القيام بمعاملات تتصل بالنظام المالي الأفغاني، على أن تقوم بذلك.

جيم - حظر توريد الأسلحة

١ - الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع

٤٦ - لم يتلقَ فريق الرصد معلومات عن أي تغييرات هامة في تصميم الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع أو استخدامها في أفغانستان. وأكد المسؤولون الأفغان والدوليون للفريق أن استخدام حركة الطالبان هذه الأجهزة شهد انخفاضاً طفيفاً في عام ٢٠١٦ مع لجوء حركة الطالبان إلى مزيد من الأساليب العسكرية التقليدية^(٢٣). وبالإضافة إلى ذلك، يتوقع المحاورون الدوليون للفريق أنه من المرجح أن تنخفض في عام ٢٠١٧ أعمال الاستخدام العشوائي للأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع وتعطيل البنى التحتية المدنية، مثل سد الطرق، التي لوحظت في عام ٢٠١٦ (انظر S/2016/842، الفقرة ٥٥)، حيث تفيده التقارير الواردة بأن حركة الطالبان على وعي بتعارض هذه الأعمال مع الجهود التي تبذلها لكسب "قلوب وعقول" السكان المحليين. ومن ثمَّ فمن المرجح، حسب تقييم هؤلاء المحاورين، أن تقوم حركة الطالبان باستخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع أثناء موسم القتال الحالي لأغراض عسكرية في المقام الأول، مثل حرمان قوات الأمن الأفغانية من الاستيلاء على مناطق وعرقلة وصولها إلى خطوط الإمداد والطرق.

(٢٢) يُرجى زيارة الموقع الشبكي التالي للاطلاع على نسخة كاملة عن التراخيص حسب المناطق: www.fintraca.gov.af/MSPsStatistics.html. ويمكن أيضاً تنزيل القائمة الكاملة لجميع التراخيص، السارية المفعول أو الملغاة أو تلك التي فقدت سريران مفعولها إثر توقف مقدم الخدمات المالية عن العمل، من موقع المركز الشبكي. وحسب الموقع الشبكي للمركز، فإن المؤسسة فرضت غرامات يبلغ إجماليها ٣٠٠ ٢٣٣ ٣ أفغاني على مقدمي الخدمات المالية في عام ٢٠١٦ وغرامات يبلغ إجماليها ٢٠٠ ٦٤٩ أفغاني في الأشهر الأولى من عام ٢٠١٧. وبالإضافة إلى ذلك، وجهت المنظمة ٥٥ رسالة إنذار إلى مقدمي الخدمات المالية في البلد. انظر www.fintraca.gov.af/Enforcement.html.

(٢٣) أبلغت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان عن حدوث انخفاض طفيف في عدد الضحايا المدنيين المتضررين من الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. بيد أن عدد المتضررين من هذه الأجهزة لا يزال في حدود "مستويات غير مقبولة" مع بلوغ وفيات المدنيين الناجمة عنها ٢ ١٥٦ حالة وفاة. انظر تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان المعنون، "Afghanistan: protection of civilians in armed conflict - annual report 2016" ("أفغانستان: حماية المدنيين في النزاع المسلح - التقرير السنوي لعام ٢٠١٦") (كابل، ٢٠١٧، الصفحة ٥٩).

٤٧ - وفي مطلع عام ٢٠١٧، وردت تقارير عن رؤية عدد متزايد من الطائرات المسيّرة من دون طيار المتاحة تجارياً محلقةً في سماء كابل. ولم يتضح حتى الآن ما إذا كان استخدام هذه الطائرات المسيّرة من دون طيار استخداماً خاصاً أو ما إذا كانت لبعضها صلة بجماعات التمرد. وقد أوضح المحاورون الدوليون للفريق أن حركة الطالبان كانت تستخدم هذه الطائرات أساساً لتصوير أشرطة فيديو دعائية خلال موسم القتال في عام ٢٠١٦. وخلافاً لما يجري في العراق، حيث يستخدم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام أعداداً كبيرة من الطائرات المسيّرة من دون طيار المماثلة لأغراض الاستطلاع ولإسقاط المتفجرات على القوات العراقية، ولأغراض استخدامها منها أسراب من هذه الطائرات للوصول إلى أهدافها، فقد وصف هؤلاء المحاورون استخدام حركة الطالبان للطائرات المسيّرة من دون طيار بأنه لا يزال غير متطور نسبياً. وحتى الآن، من الواضح أنه لم يتم بعد استخدام الطائرات المسيّرة من دون طيار لإسقاط المتفجرات على قوات الخصم.

٤٨ - وبما أن حركة الطالبان في أفغانستان قد بدأت تستخدم الطائرات المسيّرة من دون طيار المتاحة تجارياً، يوصي فريق الرصد بأن تقوم اللجنة بمراسلة الدول الأعضاء لاطلاعها على هذا الاتجاه المستجد وتشجيع تلك الدول التي لم توضح بعد هذا الخطر، وفقاً لقوانينها وأنظمتها الوطنية، لأصحاب المصلحة فيها من دوائر الأعمال التجارية المعنية بهذا المجال ولم تشجعها بعد على توخي المزيد من الحرص الواجب لدى تصدير هذه الأجهزة إلى أفغانستان، على أن تقوم بذلك.

٢ - الأسلحة والذخائر

٤٩ - أوضح جميع المحاورين للفريق أن الإمدادات التي تحصل عليها حركة الطالبان من الأسلحة الصغيرة والذخائر لا تزال، على ما يبدو، متواصلة دون عراقيل تُذكر. ومع أنه من الصعب إعداد إحصاءات موثوق بها بشأن هذه الإمدادات، فقد أوضح جميع محوري الفريق أن حركة الطالبان لم تواجه بتاتاً أي نقص في هذه الإمدادات خلال موسم القتال الماضي.

سادساً - عمل فريق الرصد

ألف - التعاون مع الدول الأعضاء ومع الخبراء من الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني

٥٠ - يتعاون فريق الرصد بشكل وثيق وباستمرار مع حكومة أفغانستان وقد شرع في تنفيذ جدول زمني للزيارات المتكررة إلى هذا البلد في عام ٢٠١٧. وفي نهاية عام ٢٠١٦، شارك فريق الرصد في زيارة البلد التي قام بها رئيسا اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١) ولجنة الجزاءات المفروضة على تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وتنظيم القاعدة. وقد قام الفريق خلال زيارته بجمع معلومات عن الحالة في أفغانستان لأغراض إعداد هذا التقرير، إضافةً إلى المعلومات التي تم الحصول عليها خلال زيارات قطرية عدة وخلال عدد من الاجتماعات الإقليمية والدولية التي عقدتها أجهزة الاستخبارات. واستمر الفريق أيضاً في محاورة الخبراء من الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني بشأن حركة الطالبان والحالة في أفغانستان. ومنذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، دأب الفريق على إجراء اتصالات مع المحللين والأكاديميين الأفغان خلال الزيارات التي قام بها إلى البلد. وإضافة إلى ذلك، اتصل الفريق بخبراء

أكاديميين متخصصين في شؤون أفغانستان في كل من الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا.

باء - التعاون مع المنظمات الإقليمية

٥١ - يواصل فريق الرصد، إضافة إلى تعاونه المستمر مع حكومة أفغانستان، عمله مع القوة الخاصة ١٥٠ التابعة للقوات البحرية المشتركة في المنامة ومع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وذلك لتحديد وتحليل مدى تورط حركة الطالبان في تدفقات المخدرات من أفغانستان إلى جميع أنحاء المحيط الهندي (المرجع نفسه، الفقرة ٦٥). ويشارك فريق الرصد، في إطار هذا العمل، في العمل الجاري حالياً على الصعيد الإقليمي والذي ينسقه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ويركز فيه على مكافحة تدفق المخدرات من أفغانستان إلى جميع أنحاء المحيط الهندي. ويركز تعاون فريق الرصد مع هذا المشروع في المقام الأول على التعاون مع الوكالات الأفغانية والإقليمية المعنية من أجل تحديد مناطق إنتاج الهيروين في أفغانستان قبل تهريبه إلى مجموعة من البلدان في جميع أنحاء العالم، تتصدرها أوروبا وآسيا. ويتمثل هدف فريق الرصد في معرفة هوية الأفراد والشبكات التي تكمن وراء الاتجار بالمخدرات على نطاق واسع لدعم حركة الطالبان ويعمل مع الدول الأعضاء بهدف إعداد مقترحات بشأن إدراج أسماء هؤلاء الأفراد و/أو الكيانات في قوائم الجزاءات.

٥٢ - وحضر فريق الرصد الاجتماع الإقليمي لرؤساء الوكالات الوطنية المختصة بإنفاذ قوانين مراقبة المخدرات والاجتماع الرفيع المستوى لوزراء الداخلية في منطقة المحيط الهندي من أجل مكافحة الاتجار بالمخدرات، الذي عُقد بعده في كولومبو يومي ٢٨ و ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. ووافق الاجتماع على عدد من نقاط العمل التي تمخضت عنها المناقشات، ومن ضمنها، في الحالات التي تتعذر فيها الملاحقة القضائية، بحث إمكانية إدراج أسماء من يُشتبه في أنهم قادة في شبكات الاتجار بالمخدرات في قائمة آلية الجزاءات المنشأة عملاً بالقرار ٢٢٥٥ (٢٠١٥)، من أجل فرض جزاءات محددة الأهداف عليهم، ولا سيما تجميد أصولهم وحظر السفر عليهم بوصفهم ميسرين لحركة الطالبان. فهؤلاء الميسرون قابلون للتأثر بوجه خاص من تدابير تجميد الأصول وحظر السفر، لأن عملهم يتطلب السفر المتكرر والارتباط بالاقتصاد المشروع لكي يتمكنوا من غسل العائدات المتأتية من الاتجار بالمخدرات. وقد شجعت دول المحيط الهندي وجميع الوكالات التي حضرت الاجتماع على العمل بشكل وثيق مع فريق الرصد بشأن هذه المسألة. وساهم فريق الرصد أيضاً في اجتماع إقليمي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشأن مكافحة غسل الأموال عقده للخبراء من وكالات إنفاذ القانون ووحدات الاستخبارات المالية ووزارات المالية، واستضافه المكتب في زنجبار بجمهورية تنزانيا المتحدة في الفترة من ٢٨ شباط/فبراير إلى ٣ آذار/مارس ٢٠١٧، بهدف تبادل المعلومات وأفضل الممارسات في مجال وقف التدفقات المالية المرتبطة بالاتجار بالمخدرات في المنطقة. ويُطلع الفريق اللجنة بانتظام على مستجدات التقدم المحرز في هذا المشروع على وجه التحديد.

٥٣ - وبطريقة مماثلة، لا يزال الفريق يعمل مع منظمة معاهدة الأمن الجماعي من أجل تحديد مدى تورط حركة الطالبان في تدفق المخدرات عبر ما يسمى "الطريق الشمالي". وقد أشرك الفريق أيضاً منظمة شنغهاي للتعاون في هذه المسألة.

جيم - التعاون مع الهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة

٥٤ - يواصل فريق الرصد تعاونه بشكل وثيق مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، ويعرب عن امتنانه للدعم الذي يتلقاه بانتظام من البعثة بقيادة الممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان ورئيس البعثة، تاداميتشي ياماموتو، خلال زيارات الفريق إلى البلد وفي الفترات الفاصلة بينها. وإضافة إلى ذلك، يواصل الفريق اتصالاته مع خبراء مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المتخصصين في اقتصاد المخدرات في أفغانستان.

دال - التعاون بين مجلس الأمن والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)

٥٥ - أقام فريق الرصد تعاوناً مكثفاً ومتواتراً مع المكتب المركزي الوطني للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) في كابل. ويسفر هذا التعاون بانتظام عن تبادل تقييمات الأخطار، وكذلك تزويد الفريق بمعلومات رسمية عن الأفراد المدرجة أسماؤهم في قوائم الجزاءات. وعلاوة على المكتب المركزي الوطني التابع للإنتربول، يتعاون الفريق عن كثب أيضاً مع أفرقة عاملة وإدارات شتى تابعة للإنتربول في مقر المنظمة في مدينة ليون بفرنسا. وبفضل ما يقوم به مكتب الاتصال التابع للإنتربول في نيويورك وموظفي الأمم المتحدة المكلفين بدعم عمل فريق الرصد من أعمال، يتلقى الفريق أيضاً معلومات هامة عن الكيانات والأفراد المدرجة أسماؤهم في قوائم الجزاءات من مختلف المكاتب المركزية الوطنية للإنتربول الموجودة في الدول الأعضاء. وشارك الفريق أيضاً في حلقات العمل التدريبية الإقليمية التي ينظمها الإنتربول بشأن جزاءات الأمم المتحدة من أجل توعية الجهات المعنية بنظام الجزاءات المفروضة بموجب القرار ١٩٨٨ (٢٠١١).

هاء - المساهمة في النقاش العام

٥٦ - يرحب فريق الرصد بأي تعليقات على ما ورد في هذا التقرير من تحليل واقتراحات، ويمكن إرسال التعليقات بالبريد الإلكتروني إلى العنوان التالي: (1988mt@un.org).